الأمم المتحدة

A/C.3/78/SR.26

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والسبعون

الوثائق الرسمية

Distr.: General
27 November 2023
Arabic
Original: English

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة السادسة والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، 18 تشرين الأول/أكتوبر 2023، الساعة 10:00

الرئيس: السيد مارشيك . . . . . (النمسا)

المحتويات

البند 71 من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها *(تابع)*

(أ) تنفيذ الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان *(تابع)*

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية *(تابع)*

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين *(تابع)*

(د) التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل فيينا ومتابعتهما *(تابع)*

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

23-20279 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتِحَت الجلسة الساعة 10:10.

البند 71 من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها *(تابع)* (A/78/198)

(أ) **تنفيذ الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان** *(تابع)* (A/78/40 و A/78/44 و A/78/48 و A/78/55 و A/78/56 و A/78/240 و A/78/263 و A/78/271 و A/78/281 و A/78/324 و A/78/354)

(ب) **مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النُّهُج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية** *(تابع)* (A/78/125 و A/78/131 و A/78/136 و A/78/155 و A/78/160 و A/78/161 و A/78/166 و A/78/167 و A/78/168 و A/78/169 و A/78/171 و A/78/172 و A/78/173 و A/78/174 و A/78/175 و A/78/176 و A/78/179 و A/78/180 و A/78/181 و A/78/182 و A/78/185 و A/78/192 و A/78/195 و A/78/196 و A/78/202 و A/78/203 و A/78/207 و A/78/213 و A/78/226 و A/78/227 و A/78/241 و A/78/242 و A/78/243 و A/78/245 و A/78/246 و A/78/253 و A/78/254 و A/78/255 و A/78/260 و A/78/262 و A/78/269 و A/78/270 و A/78/272 و A/78/282 و A/78/288 و A/78/289 و A/78/298 و A/78/306 و A/78/310 و A/78/311 و A/78/347 و A/78/364 و A/78/520)

(ج) **حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين** *(تابع)* (A/78/204 و A/78/212 و A/78/223 و A/78/244 و A/78/278 و A/78/297 و A/78/299 و A/78/316 و A/78/326 و A/78/327 و A/78/338 و A/78/340 و A/78/358 و A/78/375 و A/78/511 و A/78/526 و A/78/527)

(د) **التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل فيينا ومتابعتهما** *(تابع)* (A/78/36)

1 - **السيدة كارميلي** (إسرائيل): تكلمت بصفتها مندوبة شباب، فقالت إنها ساعدت في بناء مجتمع محلي متنوع وفريد بالقرب من قطاع غزة، على الرغم من التحديات الأمنية التي تواجه إسرائيل في المنطقة والقصف العشوائي بالصواريخ من غزة الذي طال هذه المجتمعات منذ انسحاب إسرائيل من قطاع غزة في عام 2005. وقالت إنها اختارت، شأنها شأن الآخرين، أن تعيش في هذا المجتمع لأن الحياة لا ينبغي أن يمليها الإرهاب.

2 - واستدركت قائلة إن تلك المجتمعات تعرضت، رغم ذلك، إلى هجوم شنيع يحمل رسالة كراهية وخوف في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، أثناء الاحتفال بعيد المظال اليهودي. فقد جاء إرهابيو حماس بالبنادق والقنابل اليدوية، وقتلوا وجرحوا الأُسر عمدا واختطفوا أكثر من 200 مواطن إسرائيلي بريء دون تمييز أو رحمة أو ذرة من إنسانية.

3 - وأضافت قائلة إن إسرائيل لا تشن حربا ضد المدنيين أو الأفراد، بل ضد منظمة حماس الإرهابية، التي تحتجز 200 شخص مختطَف، كثير منهم بحاجة إلى العلاج الطبي، وتحرمهم من أبسط حقوقهم، في تنافٍ تام مع القانون الدولي وبطريقة تعرض حياتهم لخطر شديد. وقد مرت أيام عديدة دون ورود أي معلومات عن وضعهم.

4 - وأردفت قائلة إن وفد بلدها يدعو المجتمع الدولي إلى مساعدة إسرائيل في محاربة الإرهاب. والرسالة الوحيدة التي ينبغي نقلها هي الإدانة الواضحة والقاطعة لمنظمة حماس الإرهابية الجهادية الضالعة في الإبادة الجماعية، والمطالبة بالإفراج الفوري عن جميع الرهائن الإسرائيليين المحتجزين في غزة، والدعم القوي لحق إسرائيل، بوصفها ديمقراطية تسعى إلى السلام، في الدفاع عن مواطنيها. وأي رسالة أخرى تصب في مصلحة حماس وتضر بجهود محاربة الإرهاب. وجميع أعمال التسييس أو التضليل بشأن أفعال حماس تعوق التوصل إلى أي تسوية للوضع. وإن كانت شدة الوضع ولاإنسانيته الوحشية وما يتسم به من دمار وقسوة، وشهادات الناجيات من الاغتصاب، والأطفال الذين انتزعوا من أذرع أمهاتهم، والأسر المذبوحة عسيرة على الاستيعاب فإنها لا ينبغي أن تكون مقبولة.

5 - **السيد كاريوكي** (المملكة المتحدة): تكلم أيضا باسم إسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وإسرائيل، وإسواتيني، وألبانيا، وألمانيا، وأندورا، وأوكرانيا، وأيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، وباراغواي، وبالاو، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبولندا، وتشيكيا، وتوفالو، والجبل الأسود، وجزر مارشال، وجمهورية مولدوفا، والدانمرك، ورومانيا، وسان مارينو، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وسويسرا، وغواتيمالا، وفرنسا، وفنلندا، وفيجي، وكرواتيا، وكندا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليبريا، وليتوانيا، وليختنشتاين، ومقدونيا الشمالية، وموناكو، وناورو، والنرويج، والنمسا، ونيوزيلندا، وهولندا (مملكة -)، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان،

فقال إن أفراد الإيغور وغيرهم من الأقليات ذات الغالبية المسلمة في منطقة شينجيانغ الإيغورية المتمتعة بالحكم الذاتي لا يزالون يعانون من انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان الخاصة بهم على أيدي سلطات الصين. وقد اعتمدت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، في تقييمها المستقل والموثوق للشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان في المنطقة، اعتمادا كبيرا على سجلات الصين نفسها ووجدت أدلة على انتشار الاحتجاز التعسفي والاستخدام المنهجي للمراقبة المخترِقة للخصوصية على أساس الدين والعرق؛ وفرض قيود صارمة لا مبرر لها على الممارسات الثقافية والدينية المشروعة والهوية المتصلة بها والتعبير عنها، بما في ذلك الإفادات الواردة عن تدمير المواقع الدينية؛ والتعذيب وسوء المعاملة والعنف الجنسي والجنساني، بما في ذلك الإجهاض القسري والتعقيم؛ والاختفاء القسري وتشتيت الأسر؛ والعمل القسري. وخلص المكتب إلى أن استخدام الاحتجاز التعسفي والتمييزي لأفراد جماعة الإيغور وغيرهم من الأقليات ذات الغالبية المسلمة على نطاق واسع في المنطقة يمكن أن يشكل جرائم دولية، وتحديدا جرائم ضد الإنسانية.

6 - وأضاف قائلا إن الصين لم تخُض، خلال أكثر من سنة منذ صدور التقييم، أي مناقشة بناءة لتلك الاستنتاجات. وفي أيلول/سبتمبر 2023، في الدورة الرابعة والخمسين لمجلس حقوق الإنسان، دعا مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان الصين إلى اتباع التوصيات المنبثقة عن التقييم واتخاذ إجراءات قوية لإصلاح الوضع. وحتى الآن، لم يظهر أي دليل على اتخاذ إجراءات من هذا القبيل. وعلى الصين أن تكف عن انتهاكاتها لحقوق الإنسان في شينجيانغ، وتنخرط في العمل البناء مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان، وتنفذ التوصيات المنبثقة عن التقييم بالكامل.

7 - **السيد الربخي** (عمان): تكلم أيضا باسم مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فقال إن مسألة حقوق الإنسان تحظى باهتمام أكبر في ضوء تزايد الحروب والأوبئة والنزاعات وكراهية الأجانب والتعصب ضد الأديان. وتؤكد بلدان المجلس من جديد التزامها بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها تمشيا مع الصكوك الدولية ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، التي تشمل المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء. وينبغي أن تكون المناقشات بشأن قضايا حقوق الإنسان في محافل الأمم المتحدة بنّاءة وموضوعية وشفافة. وينبغي أن تتجنب الدول التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

8 - وأضاف قائلا إن الدول الأعضاء في المجلس تؤكد من جديد أن الحق في التنمية والقضاء على الفقر والجهل والمرض هي أهم حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، في حين أن جميع الدول لها الحق في الحفاظ على الأمن ومكافحة الإرهاب، فإن ذلك لا يعفيها من الوفاء بالتزاماتها، ولا سيما مراعاة التناسب وعدم التمييز واتخاذ الحيطة، بموجب الصكوك الدولية لحقوق الإنسان. وحث الدول على اتخاذ تدابير استباقية لتعزيز الحوار بشأن قضايا حقوق الإنسان، لأن النظر في وجهات النظر الأخرى يساعد على معالجة الأسباب الجذرية للاختلافات.

9 - وأردف قائلا إن الدول الأعضاء في المجلس تبذل جهودا في محافل الأمم المتحدة من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن قضايا حقوق الإنسان. وحث جميع الدول على مراعاة الظروف المحلية، خلال المناقشات الدائرة في اللجنة، قبل التكلم في موضوع ما والبحث عن مصادر موثوقة للمعلومات من أجل ضمان احترام التنوع الثقافي والديني، وبناء الثقة، وتعزيز التعاون الدولي بشأن المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان.

10 - **السيدة رزق** (مصر): قالت إن وفد بلدها يدين قصف إسرائيل للمستشفى الأهلي المعمداني في مدينة غزة، الذي أسفر عن مقتل ما لا يقل عن 500 شخص وقد يرقى إلى حد الجريمة ضد الإنسانية بموجب اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب. وقد وقع القصف بينما كانت الوفود تمجد تعزيز حقوق الإنسان في اللجنة، غافلةً عن الانتهاك المنهجي المستمر لحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني الرازح تحت الاحتلال. ويجب على إسرائيل أن توقف فورا عقابها الجماعي للفلسطينيين في قطاع غزة. ويجب عليها أيضا أن توقف فورا قصفها للمناطق القريبة من معبر رفح الحدودي لتمكين مصر من تيسير إيصال المساعدات الإنسانية إلى الفلسطينيين المحاصرين في غزة. وترفض مصر رفضا قاطعا محاولات تهجير الفلسطينيين قسرا إلى البلدان المجاورة، بما يتعارض مع الحق في تقرير المصير وحق العودة. وإضافة إلى ذلك، تعرب مصر عن قلقها إزاء القيود المفروضة في بعض البلدان على ممارسة حرية التعبير فضلا عن التقاعس عن التصدي لحملات التضليل.

11 - وأضافت معربة عن الأسف لما يُشهَد من ترويج لازدواجية المعايير واستخدام حقوق الإنسان كأداة سياسية لفرض القيم على البلدان، مما يتنافى مع مبدأ السيادة الوطنية وحق البلدان في اختيار نظمها القانونية والأخلاقية. وأردفت قائلة إن يجب التشديد، على خلفية التحديات الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة والنزاعات العالمية، على

أهمية التعاون المتعدد الأطراف والتضامن. وتشدد مصر أيضا على أن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ولا سيما الحق في التنمية، لا تقل أهمية عن الحقوق السياسية والمدنية. وينبغي إصلاح الهيكل المالي والاقتصادي الدولي بما يراعي احتياجات البلدان النامية وأولوياتها. وأعربت عن قلق مصر العميق تجاه تصاعد موجات خطاب الكراهية وكراهية الأجانب ضد المجتمعات المسلمة والأقليات الدينية والعرقية، وحذرت من أن حملات التضليل المستمرة في وسائط الإعلام التقليدية وعلى الإنترنت تقوض الحق في حرية التعبير.

12 - **السيد الديكان** (الكويت): قال إن وفد بلده يدين القصف الوحشي في اليوم السابق لمستشفى في مدينة غزة من قِبل قوات الاحتلال الإسرائيلية، الذي يعد خرقا جليا لمبادئ القانون الدولي الإنساني، أدى إلى سقوط مئات من الجرحى والمصابين الأبرياء. ويجب على المجتمع الدولي أن يتخلى عن ازدواجية المعايير عندما يتعلق الأمر بالممارسات الإسرائيلية الإجرامية وأن يتخذ موقفا حازما لتوفير الحماية للمدنيين العزل. وما يحدث للناس في الأرض الفلسطينية المحتلة لا يقره دين ولا قانون ولا فطرة إنسانية، أيا كان مرتكبه.

13 - وأضاف قائلا إن الكويت تستوحي التزامها بحقوق الإنسان من قيمها الإسلامية، التي ترسخ مبدأي المساواة والعدل. ويكفل دستورها الحق في الحرية والعدل والمساواة. وأشار إلى أن وفد بلده يؤكد على أهمية مجانية التعليم والرعاية الصحية والمساواة في الحصول عليهما، دون تمييز بسبب أصل أو جنس. وتعلق الكويت أهمية أيضا على حرية الرأي والتعبير.

14 - وأردف قائلا إن حكومته أنشأت مؤسسات لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، من بينها الديوان الوطني لحقوق الإنسان المكلف بتعزيز احترام الحريات العامة بما يتماشى مع قواعد الدستور والصكوك الدولية والشريعة الإسلامية. وفي حزيران/يونيه 2023، وافق البرلمان الكويتي على استحداث لجنة معنية بالمرأة والطفل بهدف حماية حقوقهما وحرياتهما الأساسية. واتخذت الكويت أيضا تدابير لضمان تحقيق المساواة بين الجنسين. فتتبوأ المرأة مناصب منتخبة وتشغل مناصب في قطاعات هامة مثل السلك الدبلوماسي والقطاعات المعنية بإنفاذ القانون والعسكرية. وختاما، قال إن لا بد من العمل المتضافر المتعدد الأطراف للتصدي للتهديدات غير التقليدية والعابرة للحدود مثل تغير المناخ وتفشي الأوبئة والتهديدات المتعلقة بالأمن السيبراني.

15 - **السيد دا كروز** (أنغولا): تكلم باسم الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، فقال إن التدابير القسرية الانفرادية، التي كثيرا ما تستخدم كوسيلة لإنفاذ الجزاءات الانفرادية، تترتب عليها عواقب وخيمة. ويساور الجماعة الإنمائية القلق إزاء التعقيد والغموض المتأصلين في نظم الجزاءات المتعددة والمتطورة والمتداخلة وطابعها المتجاوز لنطاق الولاية القضائية، على النحو المُشار إليه في تقرير المقررة الخاصة المعنية بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان (A/78/196). وتحِد هذه الجزاءات من قدرة البلدان المستهدفة، بما فيها زمبابوي، على الاستجابة بشكل مناسب للتحديات العالمية المستمرة، مثل تغير المناخ والتهديدات الصحية.

16 - وأعرب عن قلق الجماعة الإنمائية لأن الجزاءات عندما تؤثر على حقوق شعب بأكمله، يكون الأثر أكبر بين الفئات الضعيفة، مما يحبط المسعى الرامي إلى عدم ترك أي شخص أو مكان خلف الركب. وتقع على عاتق الدول الأعضاء مسؤولية جماعية عن الدخول في حوار بناء والتعاون مع المقررة الخاصة والتصدي لهذه التحديات من أجل تهيئة مجتمع دولي أكثر عدلا وإنصافا. ومن المحزن أن بعض البلدان التي فرضت جزاءات رفضت التعاون البناء مع المقررة الخاصة.

17 - وأضاف قائلا إن الجماعة الإنمائية تؤيد تأييدا تاما استنتاج المقررة الخاصة أن للجزاءات آثارا ضارة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة والحق في التنمية في زمبابوي وغيرها من دول المنطقة. وقد حددت الجماعة الإنمائية يوم 25 تشرين الأول/أكتوبر يوما لمناهضة الجزاءات تضامنا مع زمبابوي وتكرر دعوتها إلى رفع الجزاءات دون شروط.

18 - **السيد الواصل** (المملكة العربية السعودية): قال إن بلده حريص على الوفاء بجميع التزاماته في مجال حقوق الإنسان. وقد قدم تقاريره إلى الهيئات ذات الصلة المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان وعقد أكثر من 85 برنامجا ونشاطا متصلا بحقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، أدخل بلده في السنوات الأخيرة إصلاحات مؤسسية وقانونية وقضائية هامة، والإصلاحات مستمرة.

19 - وأضاف قائلا إن المملكة العربية السعودية ترحب بالتقدم المحرز في صياغة اتفاقية دولية معنية بالحق في التنمية، وتأمل في التوصل إلى توافق في الآراء في هذا الصدد. ولدعم هذا الحق، أنشأت المملكة العربية السعودية صندوقا للتنمية قدم قروضا لمشاريع في 84 بلدا ناميا. وإضافةً إلى ذلك، قدمت الحكومة، على مدى الخمس والعشرين عاما الماضية، أكثر من 96 بليون دولار للمعونة الإنسانية والإغاثة في حالات الطوارئ لأكثر من 164 بلدا.

20 - وأردف قائلا إن المملكة العربية السعودية تؤيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وفي إقامة دولة مستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية، وفق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وشدد على رفضها القاطع لدعوات التهجير القسري للشعب الفلسطيني من غزة وإدانتها قصف القوات الإسرائيلية للمستشفى المعمداني في غزة، الذي أدى إلى سقوط العديد من الضحايا المدنيين، من بينهم أطفال. ويجب على المجتمع الدولي أن يتخلى عن ازدواجية المعايير والانتقائية في تطبيق القانون الدولي الإنساني عندما يتعلق الأمر بإسرائيل. ويجب رفع الحصار عن غزة وفتح ممرات إنسانية فورا.

21 - واستطرد قائلا إن معاناة أقلية الروهينغيا المسلمة في ميانمار تشكل مصدر قلق بالغ. وترحب المملكة العربية السعودية بجهود منظمة التعاون الإسلامي لنصرة الروهينغيا، ولا سيما مشروع القرار السنوي الذي تقدمه إلى اللجنة.

22 - **السيدة إنستروم** (السويد): قالت إن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أنشأ نظاما يتحدى التسلسل الهرمي التقليدي المتسم بعدم المساواة، يكون الأفراد بموجبه أصحاب حقوق والدول جهات مسؤولة، ويوسع نطاق الهياكل الأساسية للمساءلة على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية. ويواجه هذا النظام تحديا يتمثل في الجهود الرامية إلى إضعاف المساءلة، وتخفيف التزامات الدول، واستعادة هياكل السلطة التقليدية؛ ومضايقة الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان واحتجازهم بشكل غير قانوني؛ وتقليص الحيز المدني؛ وزيادة النزاعات المسلحة عن أي وقت مضى منذ عام 1945. ومن الأمثلة على ذلك عدوان روسيا الوحشي على أوكرانيا، الذي يشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

23 - وأضافت قائلة إن وفد بلدها يحث الدول الأعضاء على تذكر أن الخيارات التي تتخذها وسلوك كل منها تجاه الأخرى وحمايتها للنظام الدولي القائم على القواعد الذي ورثته سترسم معالم المستقبل. ويمثل النظام الدولي لحقوق الإنسان أحد أعظم إنجازات البشرية، ولكن لا بد من الحفاظ عليه والدفاع عنه عندما يواجه تحديا. ويحتاج هذا النظام إلى تعقل الدول الأعضاء وضميرها أكثر من أي وقت مضى.

24 - **السيد هوانغ** جونكوك (جمهورية كوريا): قال إن ينبغي إلقاء مزيد من الضوء على الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع مهمشة وفي ظل نظم سلطوية أو استبدادية. وأعرب عن قلق وفد بلده الشديد إزاء الانتهاكات المنهجية والجسيمة والواسعة النطاق لحقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وأضاف قائلا إن لم يحدث تحسن كبير منذ أن خلصت لجنة التحقيق المعنية بحقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، في تقريرها لعام 2014 المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/25/63)، إلى أن هذه الانتهاكات تشكل جرائم ضد الإنسانية. وعوضا عن معالجة هذه المسائل، حولت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مواردها نحو تصعيد غير مسبوق في عمليات إطلاق القذائف التسيارية الاستفزازية وتطوير الأسلحة النووية، في انتهاك لقرارات متعددة من مجلس الأمن.

25 - وأردف قائلا إن المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أعربت في تقريرها (A/78/526) عن قلقها إزاء الإعادة القسرية للهاربين الكوريين الشماليين المحتجزين في بلد ثالث إلى وطنهم، والذين يمكن أن يتعرضوا للتعذيب والمعاملة والعقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، ودعت إلى مراعاة مبدأ عدم الإعادة القسرية. ومما يؤسف له أن عدة مصادر أفادت بأن عددا من الكوريين الشماليين أُعيدوا إلى وطنهم عندما فُتحت الحدود الدولية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية جزئيا. وقد دعا أكثر من اثني عشر خبيرا في مجال حقوق الإنسان إلى احترام مبدأ عدم الإعادة القسرية لجميع الأفراد في جميع الأوقات، باعتباره تدبيرا أساسيا من تدابير الحماية بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين والقانون الدولي العرفي.

26 - واستطرد قائلا إن الظروف المعيشية وحالة حقوق الإنسان المروعتين في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أجبرت شعبها على الفرار عبر الحدود باستمرار، إلى الصين بالأساس. ومن المفزع والمفجع رؤية الهاربين الكوريين الشماليين، الذين خاطروا بكل شيء في طريقهم الطويل الشاق إلى الحرية، وهم يُعادون إلى وطنهم قسرا. وأعرب عن قلق وفده البالغ إزاء الفظائع التي يواجهها الأفراد الكوريون الشماليون العائدون إلى وطنهم، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما في ذلك عقوبة الإعدام. وختاما، قال إن المجتمع الدولي يجب ألا يتسامح مع هذه الأفعال وأن يرفع صوته لحماية حقوق الإنسان لأشخاص يسعون إلى الحياة التي يستحقونها.

27 - **السيدة تشان فالفيردي** (كوستاريكا): قالت إنه من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ينبغي إدماج حقوق الإنسان وخطط التنمية المستدامة بشكل شامل على جميع المستويات، بما في ذلك في إنتاج الإحصاءات ورصدها. ومن شأن مؤتمر القمة المعني بالمستقبل أن يساعد على إحراز تقدم في هذا الصدد. ولا بد من ضمان الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة ضمانا كاملا ومعالجة ترابطه

مع جميع الحقوق الأخرى بهدف إيجاد حلول للأزمة البيئية الثلاثية تكون متمحورة حول الإنسان وقائمة على الطبيعة.

28 - وأضافت قائلة إن لا سبيل إلى توفير حلول شاملة لمسألة الهجرة إلا بالتضامن والمسؤولية المشتركة واحترام حقوق الإنسان. وتضم كوستاريكا أعلى نسبة من المهاجرين مقارنة بمجموع السكان في أمريكا اللاتينية، ويردها ثالث أكبر عدد من طلبات اللجوء في العالم. غير أن مواردها، بوصفها بلدا متوسط الدخل، محدودة، وقد باتت تحدياته الحالية والناشئة غير مرئية. ووجهت دعوة من وفد بلدها إلى المجتمع الدولي باتخاذ إجراءات فورية للسيطرة على تدفقات الهجرة بطريقة آمنة ومنظمة.

29 - وأردفت قائلة إن كوستاريكا تدعو الدول الأعضاء إلى اغتنام فرصة الذكرى السنوية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان لضمان حصول الآليات العالمية لحقوق الإنسان، ولا سيما مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، على الموارد اللازمة، بسبل منها دعم منظومة الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان. ولا يمكن الدفاع عن حقوق الإنسان دون الوفاء بالالتزامات المالية. فتدعو كوستاريكا جميع الجهات الفاعلة إلى التعهد بالتزامات ملموسة إحياءً للذكرى السنوية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

30 - **السيدة مايغا** (مالي): قالت إن مالي تسعى إلى ضمان حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع الناس، على النحو المنصوص عليه في دستورها وتمشيا مع التزاماتها الدولية. ومالي طرف في جميع الصكوك القانونية الدولية لحقوق الإنسان تقريبا وتتعاون تعاونا كاملا مع جميع الآليات الإقليمية والدولية لحقوق الإنسان.

31 - وأضافت قائلة إن حكومتها تعمل جاهدة وبصفة منهجية للتقليل إلى أدنى حد من أثر الأزمة المتعددة الأبعاد التي أثرت على مالي منذ عام 2012. ولا تزال حالة حقوق الإنسان في البلد معتمدة إلى حد كبير على الحالة الأمنية، وقد كُثِّفت الجهود الرامية إلى تعزيز قدرات قوات الدفاع والأمن.

32 - وأردفت قائلة إن مبادئ العالمية والحياد والموضوعية وعدم الانتقائية لا تتفق مع رؤية هرمية لحقوق الإنسان. ولا تزال مالي تخضع لجزاءات غير متناسبة وغير مبررة، تفرض بذريعة الدفاع عن الديمقراطية وسيادة القانون، ولكنها تضرب بحق الشعب في تقرير مصيره عرض الحائط. وفي الوقت نفسه، تحظى حالات مماثلة في دول أخرى بمعاملة تفضيلية.

33 - ومضت قائلة إن محاكم الجنايات والمحاكم العسكرية عقدت دورات استثنائية لمكافحة الإفلات من العقاب، لأغراض منها معالجة قضايا الجرائم الاقتصادية والمالية. وفي إطار التعديلات التي أُدخلت على قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية، بات الرق وتجنيد الإرهابيين يُعتبران من الأعمال الإجرامية، وأصبح العنف ضد النساء والأطفال يعاقب عليه القانون. واتسع كذلك نطاق اختصاص بعض المحاكم الجنائية. واعتُمدت سياسة وطنية وخطة عمل لجبر أضرار ضحايا الأزمات التي حدثت في مالي منذ عام 1960، ووُضعت قواعد تتعلق بجبر أضرار ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

34 - **السيدة سيدانو** (الجمهورية الدومينيكية): قالت إن تعزيز حقوق الإنسان ليس التزاما أخلاقيا فحسب، بل هو أيضا ضرورة حتمية للسلام والرخاء العالمي. وتعمل اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بحقوق الإنسان في بلدها على حماية المدافعين عن حقوق الإنسان وكفالة سياسة حكومية شاملة في مجال حقوق الإنسان. وتعتمد حكومة بلدها أيضا سياسات بشأن القضايا الجنسانية وتغير المناخ والنظام الإقليمي وتسعى إلى حماية الحيز المدني. ويكفل مكتب أمين المظالم امتثال الإدارة العامة للمبادئ الأخلاقية والقانون والمعاهدات الدولية. ولمكافحة الفساد والإفلات من العقاب، عُزِّز استقلال السلطات القضائية وشفافيتها. وفي عام 2018، وُضعت خطة وطنية لحقوق الإنسان وفقا للمبادئ التوجيهية للمفوضية السامية لحقوق الإنسان، مع التركيز على الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية وحقوق الفئات الضعيفة، وتنفيذ المعايير الدولية.

35 - وأضافت قائلة إن الجمهورية الدومينيكية، بوصفها عضوا في مجلس حقوق الإنسان للفترة 2024-2026، ستعمل بلا كلل للتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان على الصعيد العالمي، ولإرساء السلام والعدالة والمساواة، وتعزيز النظام الدولي لحقوق الإنسان، وتشجيع الحوار، وإيجاد عالم يمكن فيه لجميع الناس التمتع بحقوقهم الأساسية.

36 - **السيد أربيتير** (كندا): قال إن الحواجز التقليدية التي تحول دون تحقيق الإنصاف والمساواة لا تزال قائمة أو آخذة في الازدياد. وأضاف قائلا إن عمل اللجنة يركز عن حق على المجالات التي كان التقدم فيها متعثرا أو مهددا بالانتكاس. ففي أفغانستان، حَرمت حركة طالبان النساء والفتيات من حقوقهن في التعليم والعمل والصحة والعدالة بصفة منهجية. ويجب ألا يستمر هذا الوضع. وتدين كندا الإنفاذ العنيف لقانون العفة والحجاب في إيران، والتشريع الأخير الذي قضى بتشديد التدابير العقابية ضد من يُرتأى عدم امتثالهن، والقمع الوحشي

المستمر للمواطنين الإيرانيين، ولا سيما النساء والفتيات. وستواصل كندا الدفاع عن حقوق المرأة وجميع المهمشين من أفراد ومجتمعات. وتشيد كندا بإلغاء القوانين التمييزية ضد المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، التي كان كثير منها إرثا استعماريا. وحرية الهوية الجنسانية ليست سمة حضرية أو نخبوية؛ فيمكن لرجل ناطق باللغة الإنكليزية يعمل في وظيفة من وظائف ذوي الياقات البيضاء وكذلك لامرأة تعمل في وظيفة زراعية في إحدى القرى أن يكونا من أحرار الهوية الجنسانية.

37 - وأردف قائلا إن كثيرا ما توجد فجوة بين النية والتنفيذ فيما يتعلق بالحقوق المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لا سيما في مناطق النزاع، وكثيرا ما تضع حكومات تسعى إلى خنق شعوبها عوائق أمام إعمال هذه الحقوق. وتدعو كندا إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن وتدعو جميع أطراف النزاع إلى احترام القانون الدولي الإنساني. ولا بد من المساءلة عن الانتهاكات اليومية التي تستمر في الحدوث في إطار العدوان الروسي على أوكرانيا. وتؤيد كندا دعوة شعب السودان إلى انتقال ديمقراطي بقيادة مدنية. والفرار ليس هو الحل لمواجهة هذه التحديات، ولا الادعاء بأنها مسيسة، أو اللجوء إلى تبادل الاتهامات. فعلى الرغم من القضايا التاريخية والهيكلية العميقة الجذور التي تواجهها كندا، فإنها يمكن، بل وينبغي لها، أن تبذل جهدا أكبر لضمان إعمال حقوق الناس جميعا، ولا سيما نساء وفتيات الشعوب الأصلية.

38 - **السيد فالتيسون** (آيسلندا): قال إن العدد المتزايد من القتلى بين المدنيين في الأعمال القتالية المروعة التي تتكشف فصولها في إسرائيل وغزة مفجع. وقد روّعت أيسلندا الضربةُ الأخيرة الموجهة للمستشفى الأهلي كما تدين بأشد العبارات الأعمال الوحشية التي ارتكبتها حماس. ولا يمكن تبرير الإرهاب أبدا، ولإسرائيل حق واضح في الدفاع عن نفسها في حدود القانون الدولي. ويجب احترام القانون الدولي الإنساني والتمسك به في جميع الأوقات، كما يجب التحقيق بعناية في انتهاكاته، وضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن وخالٍ من العوائق، وحماية المدنيين والعاملين في المجال الطبي والعاملين في المجال الإنساني والأصول المستخدمة في عملهم.

39 - وأضاف قائلا إنه يجب على الدول الأعضاء أن تعمل معا للعدول عن اتجاهات الكراهية والتعصب المتنامية والانتكاسة التي أصابت المكاسب المتحققة نحو المساواة بين الجنسين والحقوق الجنسية والإنجابية، ولضمان عالمية حقوق الإنسان لجميع الناس. ويجب على المجتمع الدولي أن يهب لنصرة الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان، وأن يدافع عن حرية التعبير والتجمع، ويتقبل المعارضة باعتبارها جزءا لا يتجزأ من الخطاب العام.

40 - وأردف قائلا إن آيسلندا، بوصفها مرشحة للانتخاب في مجلس حقوق الإنسان للفترة 2025-2027، ستقدم إسهامات فاعلة في الولايات الأساسية للمجلس وستواصل العمل مع البلدان من جميع المناطق بطريقة شاملة للجميع ومع التسليم بأهمية الحوار الحقيقي القائم على الاحترام. ولا توجد دولة عضو مثالية، ولكن يمكن للجميع بل وينبغي لهم أن يهدفوا إلى تحسين أنفسهم. وينبغي للدول الأعضاء ألا تحجم عن الحوار أو عن شجب انتهاكات حقوق الإنسان، بصرف النظر عن مكان ارتكابها أو الجهة التي ارتكبتها.

41 - واستطرد قائلا إن المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يواجهون السخرية والتهديدات ومحاولات تكميم أفواههم يستحقون اهتمام اللجنة ودعمها. وتحث آيسلندا اللجنة على أن تكرر دعوتها إلى تهيئة بيئة آمنة وتمكينية للمدافعين عن حقوق الإنسان، وتدين بشدة الأعمال الانتقامية ضد المتعاونين مع الأمم المتحدة.

42 - **السيدة سونكار** (الهند): قالت إن بلدها طرف في جميع الصكوك الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان، وإن دستوره يكفل الحقوق المدنية والسياسية الأساسية. وقد تعززت ضمانات هذه الحقوق من خلال قضاء مستقل ونزيه، وبرلمان تقدمي، ووسائط إعلام حرة ونابضة بالحياة، ومجتمع مدني مزدهر.

43 - وأضافت قائلة إن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في الهند تضطلع بالمسؤولية عن التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان، والتوعية بحقوق الإنسان، وإجراء التحقيقات، وتوفير آليات الانتصاف، ومناصرة قضايا حقوق الإنسان. وتكفل اللجنة الوطنية لحماية حقوق الطفل مواءمة القوانين والسياسات في الهند مع اتفاقية حقوق الطفل. وتعزز اللجنة الوطنية للمرأة المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة وتمنع ارتكاب الجرائم ضد المرأة وتتصدى لها.

44 - وأردفت قائلة إن الهند لديها أكبر برنامج تأمين صحي في العالم، حيث يُقدَّم من خلاله العلاج المجاني إلى 100 مليون أسرة، أو 500 مليون شخص. وقد أدى برنامجها للإسكان الميسور التكلفة، وهو أيضا الأكبر في العالم، إلى بناء أكثر من 23,5 مليون منزل، ومُدّت 94 مليون وصلة من وصلات غاز الطهي مجانا لحماية النساء والأطفال من تلوث الهواء الداخلي.

45 - وأفادت بوجود أكثر من 1,4 مليون نائبة منتخبة في الهند، ومن شأن التشريع الذي اعتمد مؤخرا أن يكفل تخصيص ثلث المقاعد في البرلمان الوطني وبرلمانات الولايات للنساء. وتحمي الضمانات القانونية والمؤسسية النساء من زواج الأطفال والعنف الأسري والتحرش الجنسي في مكان العمل. وتتمتع المرأة العاملة بإجازة أمومة مدفوعة الأجر مدتها 26 أسبوعا. وثمة إطار قانوني قوي لحماية الأطفال من الاعتداء الجنسي والاستغلال في المواد الإباحية والاتجار، والتعليم مجاني وإلزامي للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 سنوات و 14 سنة.

46 - **السيد فائق** (أفغانستان): قال إن بلده يود أن يعرب عن تضامنه مع أبناء الشعب الفلسطيني الذين وقعوا ضحية لهجوم بشع على مستشفى أو فقدوا أحباءهم فيه، ويدين أي أعمال تؤدي إلى قتل المدنيين والأبرياء. وأضاف قائلا إن خلال الأسبوعين السابقين، أودت الزلازل في مقاطعة هرات في أفغانستان بحياة ما لا يقل عن 400 2 شخص وتسببت في أضرار جسيمة. وتطلب أفغانستان المساعدة من الأمم المتحدة والشركاء الدوليين والبلدان المانحة في إيصال المعونة الحيوية إلى آلاف الأشخاص الذين تُركوا دون مأوى ولا إمكانية حصول على مياه نظيفة أو مرافق صحية. وينبغي أن ينصب التركيز الفوري والأساسي على توفير الإغاثة للناجين ومساعدتهم على إعادة بناء حياتهم.

47 - وأردف قائلا إن الحرمان من حقوق الإنسان والحريات الأساسية في ظل حكم طالبان لا يزال في ازدياد. وقد فرض النظام تمييزا منهجيا وقيودا على أساس نوع الجنس، مما حرم النساء والفتيات من الحصول على التعليم وفرص العمل والمشاركة في الحياة العامة، ومحا المكاسب التي تحققت بشق الأنفس على مدى العقدين الماضيين وقوض قدرة المرأة على تحقيق إمكاناتها الكاملة والمساهمة في التنمية الاقتصادية. وأصبحت الأقليات، بما فيها الجماعات العرقية والدينية، مهمشة وضعيفة بصفة متزايدة. وقد أصبح التزام طالبان بالعفو العام موضع شك نظرا لانتشار عمليات القتل التي تحدث خارج نطاق القضاء، والاحتجاز التعسفي، والتعذيب، وسوء المعاملة. وازدادت حدة قمع المعارضة، ويستمر تقلص الحيز المدني والإعلامي. وساعد تطبيق العقوبة البدنية على إرساء حكم الخوف، عوضا عن سيادة القانون، ولا توجد ضوابط تُذكَر على الممارسة التعسفية للسلطة. وإمكانية اللجوء إلى العدالة إما محدودة للغاية أو غير متاحة، لا سيما بالنسبة إلى النساء والفتيات اللائي يواجهن الزواج القسري وزواج الأطفال والعنف. والعواقب وخيمة على الصحة البدنية والنفسية للشعب الأفغاني.

48 - وأعرب عن ترحيب وفد بلده بتجديد ولاية المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في أفغانستان وبتقريره (A/78/338)، وذكَّر تشديده على أهمية آليات الرصد والإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها حركة طالبان ولزوم المساءلة ووضع حد للإفلات من العقاب. ولتحقيق السلام والأمن الدائمين، يجب أن تُحكم أفغانستان بشمول حقيقي للجميع واحترام لحقوق الإنسان وكفالة المساواة والكرامة لجميع المواطنين، وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا من خلال جهد جماعي متواصل من جانب جميع أصحاب المصلحة.

49 - **السيدة إيت** (كمبوديا): قالت إن وفد بلدها يدعو جميع الدول الأعضاء إلى إعادة تأكيد التزامها بحقوق الإنسان الأساسية، والسعي إلى إيجاد عالم تكون فيه العدالة والمساواة والحرية حقائق واقعة، وضمان بذل الجهود الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان مع تقدير مختلف الخلفيات والظروف، والوقوف ضد التسييس وازدواجية المعايير والانتقائية والتدخل في الشؤون الداخلية للدول بحجة حماية حقوق الإنسان وحرياته.

50 - وأضافت قائلة إن حالة حقوق الإنسان في كمبوديا بعيدة كل البعد عن الفقر المدقع الذي واجهته بعد عقود من الحروب المدمرة، وحُفَر القتل، والحرمان من الحق في التنمية. وكمبوديا الآن من بين أسرع الاقتصادات نموا في العالم، حيث ينخفض الفقر بمعدل 1 في المائة كل عام. ولديها غذاء أكثر من الكافي لإطعام السكان، وهي لا تسعى إلى توسيع نطاق الحصول على التعليم فحسب، بل أيضا إلى تحسين نوعيته. وكمبوديا من البلدان التي أحرزت أكبر قدر من التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتُعمَّم مراعاة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جميع المجالات، وعدد المشتركين في الإنترنت ذات النطاق العريض المتنقل أكبر من عدد السكان، وأصبح الوصول إلى وسائط الإعلام المحلية والأجنبية سهلا ومجانيا. ومع ذلك، وكما هو الحال في جميع الدول المتحضرة، يجب ممارسة حرية التعبير دون التعدي على حقوق الآخرين أو النظام العام والسلامة العامة أو المصلحة الوطنية. ومن الظلم أن تتعرض بلدان مثل كمبوديا للانتقاد والتوبيخ لتطبيقها نفس القاعدة.

51 - وأردفت قائلة إن الانتخابات العامة التي عُقدت في تموز/يوليه 2023 أتاحت للناس التعبير عن إرادتهم بحرية من خلال صناديق الاقتراع وشهدت أعلى نسبة إقبال على التصويت في البلد منذ عام 1993. وتحتاج كمبوديا إلى الدعم والتشجيع للبناء على التقدم المحرز في مجال حقوق الإنسان والحريات. وفي الختام، أعربت

عن معارضة وفد بلدها التدابير القسرية الانفرادية لأنها تتعارض مع المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، وتعوق الحق في التنمية، وتعرقل تنفيذ خطة عام 2030.

52 - **السيد هِرميدا كاستيّو** (نيكاراغوا): قال إن حكومة بلده أعطت الأولوية منذ عام 2007 لاستعادة الحقوق التي حرمت الليبرالية الجديدة أصحابها منها أو عطلت إعمالها أو انتهكتها عبر التاريخ. وقد اعتُرِف دوليا بالنتائج الملموسة التي حققتها جهودها لضمان خدمات الرعاية الصحية وتعزيزها. وأُدخلت تحسينات دائمة على عملية التعليم، وجرى بناء قدرات أعضاء هيئة التدريس والموظفين العموميين لضمان توفير التعليم للجميع. وبعد بذل جهود لضمان الأمن الغذائي والسيادة الغذائية، تمكن العمال الزراعيون من زراعة الأرض في سلام وأمان. ووُضعت برامج تستهدف الأسر المنخفضة الدخل لإنشاء الإسكان الاجتماعي وضمان الحصول عليه. ووُضعت سياسات للعمل المتساوي والأجر المتساوي للمرأة، وتشارك المرأة بنشاط في المناصب الإدارية والقيادية. واستُحدثت سياسات وبرامج ومشاريع وتشريعات لدعم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيزها.

53 - وأضاف قائلا إن على الرغم من التدابير القسرية الانفرادية المدمرة وغير القانونية التي تفرضها البلدان الإمبريالية والاستعمارية والاستعمارية الجديدة على نيكاراغوا، تواصل حكومتها دعم حقوق شعبها في التنمية البشرية المستدامة والسلام والاستقرار والتقدم وممارسة الحريات الأساسية. وتؤيد نيكاراغوا مبدأ الصين الواحدة تأييدا كاملا. وتمثل القضايا المتعلقة بشينجيانغ وهونغ كونغ والتبت، بوصفها أجزاء لا تتجزأ من الصين، شؤونا داخلية لذلك البلد. ولذلك فإن وفد بلده يعارض الاتهامات التي لا أساس لها الموجهة ضد الصين لأغراض سياسية.

54 - **السيدة تامبوي** (جمهورية تنزانيا المتحدة): أعربت عن الأسف لاستخدام حقوق الإنسان ذريعةً لتقويض مبادئ السيادة والاستقلال والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. وأضافت قائلة إن وفد بلدها يعتقد أن المسائل المتعلقة بشينجيانغ وهونغ كونغ والتبت هي شؤون داخلية للصين وحدها. وقد أبدت الصين التزاما بتحسين ظروف شعبها وساعدت على مدى عقود عديدة بلدانا أخرى على إعمال حقوقها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ولا سيما حقها في التنمية. ولذلك فإن بلدها يحث جميع الدول الأعضاء على التمسك بمبادئ العالمية والحياد والموضوعية وعدم الانتقائية في عمل اللجنة ومحافل حقوق الإنسان الأخرى. وينبغي للدول أن تعمل على إعمال حقوق الإنسان للجميع، دون تحيز أو ازدواجية معايير، مع التمسك بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

55 - **السيد موريكو** (كوت ديفوار): قال إن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإعلان وبرنامج عمل فيينا يشيران إلى الطريق المنشود فيما يتعلق بالحرية والمساواة وحماية حقوق الإنسان. ومما يؤسف له أن الاحتفال بالذكرى السنوية لهاتين الوثيقتين جاء في وقت ابتلي فيه العالم بأوجه من عدم المساواة الهيكلية، واشتداد حدة العنف المرتبط بالنزاع، والأزمات الإنسانية وأزمات الهجرة والأزمات الغذائية الحادة. وأثناء الحوارات التفاعلية التي أُجريت في اللجنة، شدد رؤساء الهيئات المنشأة بموجب معاهدات والمكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة وغيرهم من الخبراء على الجهود التي يجب بذلها لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

56 - وأضاف قائلا إن كوت ديفوار تواصل مبادراتها الرامية إلى كفالة حقوق الإنسان. وقد صدَّقت على جميع الصكوك الرئيسية لحقوق الإنسان وتبذل كل ما في وسعها للوفاء بالتزاماتها التعاهدية. وأنشأت حكومة بلده في عام 2018 المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وهو هيئة إدارية مستقلة تعمل على زيادة الوعي العام بقضايا حقوق الإنسان، وتوفير التدريب في مجال حقوق الإنسان للجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية، والتحقيق في ادعاءات الانتهاكات. وتساهم أيضا في إعداد التقارير المقدمة إلى الآليات الدولية لحقوق الإنسان. وفي عام 2014، اعتمدت الحكومة قانونا متصلا بحماية المدافعين عن حقوق الإنسان.

57 - وأردف قائلا إن عملية بناء مجتمعات مسالمة وشاملة للجميع يجب أن تأخذ في الاعتبار وتيرة كل مجتمع في التقدم. ولذلك يجب تناول قضايا حقوق الإنسان بطريقة لا تتدخل في الشؤون الداخلية للدول وفي إطار حوار بنّاء.

58 - **السيد ميلامبو** (زامبيا): قال إن وفد بلده يساوره القلق إزاء الخسائر في الأرواح البريئة في الشرق الأوسط، ويكرر أن المنازعات ينبغي تسويتها من خلال القنوات الدبلوماسية حصرا، وليس من خلال العدوان. وقد أدى تعدد الأزمات والنزاعات العالمية المستمرة إلى انتهاكات متكررة لقانون حقوق الإنسان. ففقد الآلاف حياتهم، ويتزايد اضطرار الناجين إلى الفرار، مما يعرضهم لخطر الموت أو المزيد من الانتهاكات.

59 - وأضاف قائلا إن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ضروري للحكم الرشيد وسيادة القانون والسلام والاستقرار. ويتجلى التزام زامبيا بتعزيز حقوق الإنسان من خلال الاقتراع العام لكفالة الحكم الديمقراطي ومن خلال التصديق على صكوك حقوق الإنسان. وقد أُنشئت آلية

وطنية لتيسير التنسيق بين الوزارات والوكالات ذات الصلة في الوفاء بالتزامات الدولة بتقديم التقارير بموجب تلك الصكوك. وتواصل حكومة بلده أيضا تنفيذ السياسات والبرامج الرامية إلى تحسين حالة حقوق الإنسان المحلية، وقد دعت المقررين الخاصين إلى زيارة البلد.

60 - وأردف قائلا إن زامبيا قد استعرضت القوانين وعدلتها من أجل معالجة القضايا التي تؤثر سلبا على التمتع بالحقوق الأساسية. وفي عام 2022، سُن قانون لمواءمة الإطار التشريعي مع اتفاقية حقوق الطفل وغيرها من الصكوك الإقليمية والدولية ذات الصلة. وفي عام 2021، ولتوسيع إمكانية اللجوء إلى العدالة، سنت الحكومة قانونا يمنح المعونة القضائية في القضايا المدنية والجنائية للأشخاص المعوزين.

61 - **السيدة إدريس** (السودان): قالت إن بلدها يعاني منذ ستة أشهر من تمرد قوات الدعم السريع، وهي جماعة تنتهك حقوق الإنسان وتدمر البنية التحتية. وتقوم القوات المسلحة السودانية بواجبها الدستوري في الحفاظ على الأمن والاستقرار والسيادة وحماية المواطنين، وهو دور تؤديه بكفاءة مع الامتثال للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان واتفاقيات جنيف المعقودة في 12 آب/أغسطس 1949. وعلاوة على ذلك، التزمت القوات المسلحة بجميع الهدن الإنسانية التي تم التوصل إليها عبر منبر جدة، في حين خرقتها قوات الدعم السريع.

62 - وأضافت قائلة إن قضايا حقوق الإنسان تشغل موقعا متقدما في أولويات السودان. وقد أفردت الوثيقة الدستورية لعام 2019 فصلا كاملا لحقوق الإنسان، وتتعاون حكومة السودان مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان وفاءً بالتزاماتها بموجب القانون الدولي. ومواصلةً لجهودها المستمرة الرامية إلى تعزيز المساءلة ومحاربة الإفلات من العقاب، قرر رئيس مجلس السيادة الانتقالي تشكيل لجنة وطنية للتحقيق في الجرائم ضد الإنسانية وانتهاكات حقوق الإنسان. وقد تجاهل مجلس حقوق الإنسان، في قراره 2/54 بشأن الاستجابة لأزمة حقوق الإنسان والأزمة الإنسانية الناجمة عن النزاع المسلح الدائر في السودان، الأولويات العاجلة، مثل الحاجة إلى تلبية الاحتياجات الصحية الإنسانية، في وقت لم ينفَّذ فيه سوى 30 في المائة من خطة الاستجابة الإنسانية التي أعدتها الأمم المتحدة.

63 - وأردفت قائلة إن قوات الدعم السريع تعدّت على البنية التحتية المدنية مثل المستشفيات والمدارس والمطارات واستخدمتها كثكنات عسكرية. هذا بالإضافة إلى التعدي على البعثات الدبلوماسية والمنظمات الدولية في الخرطوم. وقد عمدت إلى التجنيد القسري للأطفال، واغتصاب النساء والفتيات، بالإضافة إلى الإبادة الجماعية والتطهير العرقي في غرب وجنوب دارفور. وتسببت في تهجير أكثر من 5 ملايين سوداني وعرقلت حركة إجلاء المدنيين عبر إنشاء نقاط تفتيش عشوائية وغير قانونية. وأعربت عن تطلع السودان إلى دعم المجتمع الدولي لعملية الانتقال الديمقراطي من أجل بناء سلام عادل وشامل ومستدام في البلد.

64 - **السيد لامسي** (ألبانيا): قال إن وفد بلده يدين بشدة الهجوم المروع وغير المبرر على إسرائيل، الذي كان من الواضح أنه خُطط لإحداث دمار عشوائي وإصابات بين المدنيين. وهذه الأعمال ليست غير قانونية وغير أخلاقية فحسب، بل إنها تشكل تهديدا خطيرا لأمن ورفاه الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني على حد سواء.

65 - وأضاف قائلا إن جدول أعمال حقوق الإنسان برمته يواجه مقاومة في جميع أنحاء العالم. ويستمر العدوان الروسي غير المبرر وغير القانوني على أوكرانيا، وقد ظهرت تقارير مقلقة جدا عن انتهاكات الجنود الروس لحقوق كبار السن والنساء والأطفال. وفي أفغانستان، أصدرت حركة طالبان أكثر من 50 مرسوما لغرض واضح هو محو المرأة من الحياة العامة.

66 - وأردف قائلا إن حقوق الإنسان مهمة لبناء السلام ومنع نشوب النزاعات. وينبغي أن تؤدي المعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان دورا أكبر في الجهود المشتركة الرامية إلى وضع آليات فعالة للإنذار المبكر. وستعمل ألبانيا بلا كلل للتصدي لجميع أشكال التمييز، بما في ذلك التمييز على أساس الجنس أو العرق أو الأصل الإثني أو الاجتماعي أو حالة الإعاقة أو الدين أو السن أو التوجه الجنسي أو الهوية الجنسانية. وستعمل حكومتها على تعزيز مساواة المرأة وحقوقها الجنسانية تمشيا مع خطة عام 2030، لأن الدعوة إلى حقوق الإنسان لا معنى لها بدون مشاركة النساء والفتيات.

67 - وأشار إلى ضرورة بذل جهود أكبر لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان وضمان إسماع أصواتهم. وأعرب عن تأييد ألبانيا للجهود الرامية إلى كفالة المساءلة عن أعمال التخويف أو الانتقام، بما في ذلك الأعمال المرتكَبة ضد المتعاونين مع الأمم المتحدة. ويجب اتخاذ إجراءات ملموسة وحاسمة لتحسين حالة الأطفال في جميع أنحاء العالم، لا سيما في البلدان التي تعاني من ويلات الحرب. وينبغي لجميع الدول أن تفكر مليا في كيفية تحسين منظومة حقوق الإنسان. ولا يمكن لأي بلد، مهما كان حجمه أو قوته، أن يتصدى بمفرده للتحديات الراهنة.

68 - **السيدة ويليامز** (غانا): قالت إن انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك خطاب الكراهية واستغلال النساء والشباب، مستمرة على الإنترنت وخارجه. وكثيرا ما يتأخر تحقيق العدالة في هذه الانتهاكات نتيجة لعبء القضايا الثقيل، وعدم كفاية الموارد المالية والبشرية، وضعف استجابات الدول. ولذلك يجب على الدول أن تعطي الأولوية للتدابير الرامية إلى تعزيز المؤسسات الوطنية مع تعزيز التعاون الإقليمي والدولي في الوقت نفسه.

69 - وأضافت قائلة إن الصكوك من قبيل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل لا تزال ضرورية لدعم حقوق الإنسان. ومن المهم زيادة التمويل والدعم اللوجستي لتعزيز فعالية الهيئات والآليات المرتبطة بها المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان. وينبغي أن تتلقى الدول الأعضاء الدعم التقني واللوجستي ودعم بناء القدرات لتمكينها من تعزيز مؤسساتها الوطنية لحقوق الإنسان.

70 - وأردفت قائلة إن ينبغي تبني التكنولوجيا الحديثة لمنع الاستغلال عبر الإنترنت، وتعزيز الأمن السيبراني، ورصد مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان على الإنترنت والتحقيق معهم واعتقالهم. وتتيح المفاوضات الجارية بشأن اتفاقية دولية لمكافحة استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للأغراض الإجرامية فرصة أمام الدول للتصدي للتحديات الناشئة.

71 - واستطردت قائلة إن ينبغي بذل الجهود لتعزيز الآليات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، بوصفها نُهُجا محلية مكملة للجهود العالمية. وقد وضعت المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في غانا، مثل لجنة حقوق الإنسان والعدالة الإدارية واللجنة الوطنية للتربية المدنية، برامج لبناء القدرات تهدف إلى تعزيز عمليات العدالة.

72 - **السيدة وفي الدين** (بروني دار السلام): قالت إن أحدث البيانات الصادرة عن منظمة الصحة العالمية تشير إلى أن الاكتئاب والاضطرابات الناجمة عن القلق تؤثر على أكثر من 250 مليون شخص في جميع أنحاء العالم. وعلاوة على ذلك، أدى الاضطراب الناجم عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) إلى زيادة معدلات التوتر والانتحار في بعض المناطق. فيتحتم على الدول أن تواصل تعزيز الوعي بالصحة النفسية والعمل على إعمال حق الجميع في التمتع بأعلى مستويات الصحة النفسية التي يمكن بلوغها.

73 - وأضافت قائلة إن بروني دار السلام تسلم بأن الصحة النفسية جزء لا يتجزأ من الصحة والرفاه ومحدد مهم لنوعية الحياة. ولذلك فقد اعتمدت حكومتها خطة عمل للصحة النفسية للفترة 2022-2025، بهدف تعزيز نظم الصحة النفسية وسياساتها وبرامجها بطريقة منسقة ومتماسكة، مع إسهامات من أصحاب المصلحة من القطاعين الصحي وغير الصحي، إلى جانب بذل الجهود أيضا للقضاء على الوصم والخوف والتمييز فيما يتعلق بالصحة النفسية. وتهدف الخطة أيضا إلى حماية حقوق المصابين بالأمراض العقلية.

74 - وأردفت قائلة إن بروني دار السلام احتفلت باليوم العالمي للصحة النفسية بتنظيم أنشطة وطنية، بما في ذلك سلسلة من الندوات المتعلقة بالصحة النفسية لزيادة الوعي العام ودفع العمل على تعزيز الصحة النفسية وحمايتها بوصفها حقا عالميا من حقوق الإنسان. وأنشأ بلدها أيضا خطا وطنيا للاتصال المباشر يعمل فيه على مدار الساعة مستشارون في مجال الصحة النفسية. وتعتزم بروني دار السلام تعزيز التعاون الإقليمي والدولي في مجال الصحة النفسية، لا سيما من خلال آليات تقودها رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

75 - **السيد أونو** (اليابان): قال إن وفد بلده يدين الهجمات الإرهابية الأخيرة التي شنتها حماس وغيرها من المقاتلين الفلسطينيين ويطالب بالإفراج عن الرهائن. ويود وفد بلده أيضا أن يعرب عن سخطه الشديد إزاء الهجوم الذي وقع في اليوم السابق على المستشفى الأهلي في مدينة غزة، والذي أسفر عن سقوط العديد من الضحايا. ومن الأهمية بمكان التقليل إلى أدنى حد من تدهور الأحوال الإنسانية في قطاع غزة وكفالة وصول المساعدات الإنسانية إلى المنطقة. وفي اليوم السابق، أعلنت وزيرة خارجية اليابان أن اليابان ستقدم 10 ملايين دولار على سبيل المعونة الإنسانية الطارئة لقطاع غزة.

76 - وأعرب عن الأسف لاستمرار العدوان الروسي على أوكرانيا. ومحاولات تغيير الوضع الراهن من جانب واحد من خلال استخدام القوة غير مقبولة. وتحث اليابان الاتحاد الروسي على وضع حد لانتهاكه لميثاق الأمم المتحدة وحقوق الإنسان.

77 - وأضاف قائلا إن تقارير الأمم المتحدة تشير إلى أن الحالة الإنسانية في ميانمار قد ازدادت تدهورا. وعلى جيش ميانمار أن يتخذ تدابير فورية لوقف العنف والإفراج عن المحتجزين واستعادة النظام السياسي الديمقراطي. وأعرب عن قلق اليابان الشديد إزاء الحادث الذي وقع في ولاية كاشين في 9 تشرين الأول/أكتوبر 2023، والذي أسفر عن مقتل وإصابة عشرات المدنيين، بمن فيهم نازحون داخليا.

78 - وأردف قائلا إن طالبان ينبغي أن تلغي فورا جميع التدابير التي تقيد تمتع النساء والفتيات الأفغانيات بحقوق الإنسان وحرياتهن الأساسية. وتقدم حكومته 3 ملايين دولار على سبيل المعونة الطارئة لإصلاح الأضرار الناجمة عن الزلزال الذي ضرب غرب أفغانستان في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، وتود أن تعرب عن تعازيها لأسر الضحايا. وتشدد اليابان على أهمية ضمان الحرية وسيادة القانون في منطقة شينجيانغ الإيغورية المتمتعة بالحكم الذاتي والتبت وهونغ كونغ. وأخيرا، تحث اليابان كوريا الشمالية بقوة على إعادة جميع المختطفين اليابانيين على الفور.

79 - **السيد باكا** (توغو): قال إن جميع حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتجزئة ومترابطة. ولذلك عملت حكومته بلا كلل لأعوام من أجل اعتماد سياسات وتدابير لتنفيذ أحكام الصكوك الدولية المتعددة لحقوق الإنسان التي هي طرف فيها. وتشمل هذه التدابير إنشاء مؤسسات من قبيل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ووزارة حقوق الإنسان، وكلاهما يتماشى مع دستور توغو لعام 1992.

80 - وأضاف قائلا إن إجراءات حكومته لطالما استهدفت تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون وكذلك تعزيز الحوكمة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وشملت الجهود المبذولة لتحسين الحماية الاجتماعية وزيادة القدرة على الصمود في مواجهة الأزمات والصدمات مثل جائحة كوفيد-19 إنشاء نظام للتحويلات النقدية لصالح العاملين في القطاع غير النظامي؛ وتنفيذ برنامج للعمل والدراسة لتعزيز فرص العمل وضمانها؛ واعتماد تشريع ينشئ تأمينا صحيا شاملا. وتعكس هذه المبادرات التزام حكومته الراسخ بمكافحة الفقر وعدم المساواة الاجتماعية وتعزيز الحقوق الاجتماعية والاقتصادية وحمايتها لجميع مواطني توغو.

81 - **السيدة جابو بالصادق** (تونس): قالت إن على اللجنة أن تدين بأشد العبارات الجرائم البشعة التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلية ضد الفلسطينيين في الأرض المحتلة وانتهاكاتها الصارخة للحق في الحياة وللقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وقد أسفر الهجوم الذي شنته قوات الاحتلال في اليوم السابق على المستشفى الأهلي المعمداني في غزة عن وقوع مئات الإصابات، من بينهم نساء وأطفال وموظفون طبيون.

82 - وسألت كيف يمكن للجنة أن تتحدث عن حقوق الإنسان في ضوء استمرار أعمال القتل وإغلاق الممرات الإنسانية والحرمان من أبسط الضروريات، في ظل إفلات تام من العقاب. وتساءلت عن عدد الأطفال الذين يجب أن يموتوا في فلسطين قبل أن يخرج العالم عن صمته ويضع حدا للمجازر. فحقوق الإنسان غير قابلة للتجزئة ويجب ألا تخضع لازدواجية المعايير. ويتمتع الأطفال الفلسطينيون، بموجب اتفاقية حقوق الطفل، بالحق في الحياة والحرية والرعاية الصحية والتعليم والترفيه والأمن النفسي والسلام. وتشكل الحالة في فلسطين اختبارا لالتزام المجتمع الدولي بالقانون الدولي. وتدين الوفود في اللجنة انتهاكات حقوق الإنسان في العديد من الدول بصفة منتظمة. وقد كان وفد بلدها يتطلع إلى سماع نفس الشغف فما يتعلق بالحالة الراهنة.

83 - وأضافت قائلة إن تونس لا تزال ملتزمة بميثاق الأمم المتحدة وبالعمل المتعدد الأطراف الذي تقوم به الدول الأعضاء على أساس الموضوعية وعدم التسييس والحوار المفتوح والبنّاء. وأعربت عن أمل وفد بلدها في أن يتدخل المجتمع الدولي باسم حقوق الإنسان لإنهاء القصف والعقاب الجماعي ومنع وصول المساعدة الإنسانية.

84 - **السيد غولوف** (طاجيكستان): قال إن بلده يدين بشدة قصف المستشفى الأهلي المعمداني، الذي تسبب في سقوط العديد من القتلى والجرحى، بما في ذلك بين الأطفال والنساء. وينبغي أن تكون المنشآت المدنية، وخاصة المستشفيات، أماكن آمنة وألا تتعرض للهجوم تحت أي ظرف من الظروف. وأعرب عن رغبة وفد بلده في تقديم تعازيه للأسر المتضررة، وعن إدانته الشديدة لأعمال العنف، ودعوته جميع الأطراف إلى وقف فوري لإطلاق النار وبدء حوار لتحقيق استقرار الأوضاع.

85 - وأضاف قائلا إن طاجيكستان انضمت منذ استقلالها إلى عدة صكوك دولية لحقوق الإنسان. ويكفل دستور طاجيكستان تمتع الجميع بالحقوق والحريات، وتوفر قوانين البلد أساسا قانونيا لضمان المساواة في الحقوق والفرص وتنشئ نظاما قانونيا لمنع التمييز والحماية منه. ويجري اتخاذ تدابير لتنفيذ معايير حقوق الإنسان، مع إيلاء اهتمام خاص لتعزيز التعاون الدولي داخل الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية. ويشمل هذا التعاون تقديم تقارير عديدة، سواء في إطار الاستعراض الدوري الشامل أو إلى هيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان.

86 - وأردف قائلا إن حكومته، إضافةً إلى ذلك، استضافت 11 مكلفا بولايات في إطار الإجراءات الخاصة وتلقت توصيات منهم واعتمدت 20 خطة عمل وطنية لتنفيذ توصيات الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان. ولا تشمل الاستراتيجية الوطنية لحماية حقوق الإنسان المعتمَدة مؤخرا، والتي تستند إلى المعايير الدولية لحقوق الإنسان وتغطي الفترة حتى عام 2038، جميع الخطط الوطنية القائمة

فحسب، بل أيضا الوثائق الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان، وتوفر آليات وإجراءات محسنة لتنفيذ الالتزامات الدولية لحقوق الإنسان.

87 - **السيدة سالم** (المراقبة عن دولة فلسطين): قالت إن العالم شاهد على مدى 11 يوما إسرائيل - وهي دولة عضو في المنظمة - تعتدي بوحشية على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، مما أسفر عن مقتل أكثر من 000 3 فلسطيني، من بينهم 000 1 طفل، وإصابة عدد أكبر بكثير، نصفهم من النساء والأطفال. ولم تسلم أي أسرة فلسطينية هناك من الموت أو الإصابة أو التهجير، وذُبِح الباحثون منهم عن ملاذ آمن في المستشفيات. وتساءلت عما إذا كان ذلك يجعل إسرائيل تشعر بمزيد من الأمن ويلبي حاجتها إلى الدعم غير المشروط.

88 - وأضافت قائلة إن الأمم المتحدة تفيد بأن إسرائيل تقصف الأُسر في غزة، سواء في منازلها أو على طول الطرق المدمَّرة، في أعقاب أمر إخلاء إسرائيلي ترك مئات الآلاف يتدافعون بحثا عن الأمان دون أن يجدوا إليه سبيلا. وقد لجأت إسرائيل إلى العقاب الجماعي غير المشروع كأسلوب للحرب، حيث قطعت الوقود والماء والكهرباء عمدا بينما منعت دخول المعونة الإنسانية، وسوَّت أحياء بأكملها بالأرض بقصف المنازل والمدارس ومنشآت الأمم المتحدة والمراكز الصحية بضربات جوية مباشرة ومكثفة ومستمرة. ويتعرض عمال الإغاثة للاستهداف والقتل، بينما تكافح فرق الإنقاذ من أجل تنفيذ مهامها. وثمة نقص حاد في المعدات، مع ضعف الاتصال بشبكات الهاتف المحمول إن وُجِد. وتتناقص الإمدادات الغذائية بشكل خطير. وبلغت المستشفيات حدود طاقتها الاستيعابية وأدويتها تنفد. والمشارح مملوءة عن آخرها، والجثث تُدفن في مقابر جماعية. ووصفت منظمة الصحة العالمية أمرا أصدرته إسرائيل بإخلاء 22 مستشفى، بما في ذلك الأطفال حديثو الولادة في الحاضنات، بأنه حكم بالإعدام.

89 - وأردفت قائلة إن في ظل وجود مليوني فلسطيني يعيشون في غزة، نصفهم من الأطفال، فإن حجم الدمار والقتل الجماعي لا يدل على حدوث ما يسمى بالأضرار الجانبية، بل على شن هجمات عشوائية وهمجية ووحشية ضد المدنيين. والادعاء بأن إسرائيل غير مسؤولة عن هذه الجرائم أمر غير إنساني وغير مسؤول ويقوض أهم القواعد الأساسية للنظام القائم على القانون الدولي. ووجهت دعوة من وفدها إلى الحاضرين لاتخاذ موقف لوقف المذابح والمعاناة الإنسانية الملحمية وضمان احترام القانون الدولي الإنساني. فالعدالة وحدها هي التي تستحق الدعم غير المشروط، وليس الانتقام.

90 - **السيد باري رودريغيز** (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): قال إن وفد بلده يود أن يعرب عن تضامنه مع المراقبة عن دولة فلسطين ويدين الإبادة الجماعية البشعة التي ترتكب حاليا ضد الفلسطينيين في غزة. ولا يُعقَل أن يعاني الأطفال والنساء وكبار السن من ظلم كبير وانتهاكات رهيبة لحقوق الإنسان بينما ينتظرون بفارغ الصبر أن يتخذ المجتمع الدولي إجراء عاجلا.

91 - وأضاف قائلا إن بلده، بوصفه عضوا مؤسسا للمنظمة، يؤكد من جديد منطلقات الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإعلان وبرنامج عمل فيينا. ويوفر التطوير المستمر للقانون الدولي لحقوق الإنسان وسيلة لدعوة المجتمع الدولي إلى التضافر من أجل التصدي للتحديات المشتركة، لا سيما فيما يتعلق بإمكانية اللجوء إلى العدالة. وتشدد دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بصفتها عضوا ونائبا لرئاسة مجلس حقوق الإنسان، على عمل المجلس من أجل تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومكافحة أوجه عدم المساواة، بما في ذلك من خلال إنشاء فريق عامل معني بحقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية في الآونة الأخيرة.

92 - وأردف قائلا إن ثلث سكان بلده تقل أعمارهم عن 18 عاماً. ولذلك يرحب وفد بلده بالتعليق العام رقم 26 (2023) للجنة حقوق الطفل بشأن حقوق الطفل والبيئة، مع التركيز بوجه خاص على تغير المناخ. ويرحب أيضا بالتوصية العامة رقم 39 (2022) للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بشأن حقوق نساء وفتيات الشعوب الأصلية وترجمتها إلى لغات الشعوب الأصلية. وأعرب عن قلق بلده إزاء استمرار تطبيع المستويات العالية من العنف ضد نساء الشعوب الأصلية في جميع أنحاء المنطقة.

93 - وأكد على أهمية الاعتراف بمساهمات المرأة في التنمية الاجتماعية والرفاه، لا سيما من خلال حصولها على تعليم عالي الجودة بوصفه أداة للتحول الاجتماعي ومن خلال إزالة الحواجز التي تحول دون التثقيف الشامل بشأن الحقوق المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية. ويتسم بالأهمية أيضا العملُ المنجز وأوجه التقدم المحرزة لصالح السكان المنحدرين من أصل أفريقي، ولا سيما من جانب المنتدى الدائم المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي.

94 - **السيدة رايفوسو** (موزامبيق): قالت إن وفد بلدها يؤيد تأييدا تاما الاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير المقرر الخاص المعني بالحق في التنمية (A/78/160) بشأن التقليل إلى أدنى حد من الآثار السلبية للتحديات العالمية الراهنة والأنشطة التجارية على حقوق

الإنسان. وعلى خلفية الأزمات العالمية المتعددة وغير المسبوقة، يتسم إعمال الحق في التنمية بأهمية حاسمة لضمان إعمال جميع حقوق الإنسان الأخرى وأهداف التنمية المستدامة من أجل عدم ترك أحد خلف الركب. وعلى الرغم من الأشواط المقطوعة عالميا في تعزيز الإدماج الاجتماعي، لا يزال عدم المساواة بين الجنسين يشكل عقبة رئيسية، حيث يتعرض الحق في التنمية للتهديد بسبب استمرار الإقصاء الاجتماعي للنساء والفتيات والتمييز ضدهن. ولا بد من معالجة العوامل الأساسية التي تحول دون تمتعهن بحقوق الإنسان.

95 - وأضافت قائلة إن حق الإنسان غير القابل للتصرف في التنمية يشمل عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تهدف إلى التحسين المستمر للرفاه الاجتماعي والفردي. ونظرا لأن حكومتها تشجع مشاركة المرأة في هذه العملية وتقدّرها وتشجع دورها النشط في جميع المجالات الاجتماعية، فقد وضعت إطارا تشريعيا واستراتيجيا وهيكليا لمعالجة المسائل الجنسانية، والعنف ضد المرأة، والزواج المبكر.

96 - وأردفت قائلة إن على الرغم من أن الكيانات العامة والخاصة يحق لها أيضا المشاركة في الحق في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والإسهام فيه والتمتع به، فمن الضروري استعراض الممارسات التجارية السلبية التي تعزز التفاوتات الاجتماعية والتمييز، واعتماد مبادرات تيسر حصول الجميع على تكنولوجيات مأمونة وميسورة التكلفة، وتخصيص الموارد بهدف الإعمال الكامل للحق في التنمية. وتظل موزامبيق على التزامها الثابت بمواصلة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، مع مراعاة القوانين الوطنية والدولية ذات الصلة.

97 - **السيد أيديل** (تركيا): قال إن حكومته شرعت، بناء على خطة عملها السابقة لحقوق الإنسان، في إعداد خطة جديدة للفترة 2024-2028. وتقيم تركيا تعاونا بناءً مع آليات الأمم المتحدة ذات الصلة، كما يتضح من تقديمها في الآونة الأخيرة تقريرها الدوري الثاني بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وإذ يساور تركيا قلق عميق إزاء تنامي موجات كراهية الأجانب والعنصرية وكراهية الإسلام في العالم، فإنها ستواصل المشاركة في الجهود الدولية لمكافحة التعصب والتمييز عن طريق تعزيز التفاهم المتبادل والتعايش السلمي. وينبغي للحكومات ألا تزيد من حدة المخاوف التي تؤجج الكراهية تجاه "الآخر".

98 - وأضاف قائلا إن تركيا يساورها قلق بالغ أيضا إزاء استمرار العنف في إسرائيل وفلسطين. وقال إن وفد بلده يدين بشدة الخسائر في أرواح المدنيين ويدعو جميع الأطراف إلى وقف التصعيد وممارسة ضبط النفس وتجنب الأعمال التي يمكن أن تزيد الوضع سوءا. والهجمات العشوائية على المدنيين والبنية التحتية المدنية في غزة غير مقبولة؛ ويجب احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في جميع الظروف. وثمة حاجة ملحة إلى وقف فوري لإطلاق النار، ويجب على المجتمع الدولي أن ييسر إيصال المعونة الإنسانية.

99 - وأردف قائلا إن تركيا، إذ تلتزم باستقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية وحماية سكانها المدنيين، ستواصل دعم حقوق تتار القرم الأتراك في الحفاظ على هويتهم والعيش بسلام في وطنهم التاريخي، بوصفهم السكان الأصليين لشبه جزيرة القرم. ويجب أيضا حماية حقوق وحريات الأتراك الإيغور والأقليات المسلمة الأخرى في منطقة شينجيانغ الإيغورية المتمتعة بالحكم الذاتي، في حدود السلامة الإقليمية للصين وسيادتها. وتظل انتهاكات حقوق الإنسان في ميانمار، بما في ذلك الجرائم المرتكبة ضد الروهينغيا، مصدر قلق آخر. فيجب استعادة الديمقراطية هناك دون إبطاء، وتحسين ظروف الروهينغيا، ومواصلة الجهود الرامية إلى إيجاد حل عملي للأزمة.

100 - واستطرد قائلا إن التآكل المتزايد لحقوق الإنسان والحريات الأساسية في أفغانستان، بما في ذلك من خلال فرض قيود صارمة على النساء والفتيات، أمر يبعث على القلق أيضا. وقد كشفت من جديد الزلازل التي وقعت مؤخرا في هرات عن هشاشة الوضع في البلد، الأمر الذي يتطلب بذل جهود عالمية لتلبية الاحتياجات الإنسانية للشعب الأفغاني. وفي الوقت نفسه، لا يزال النزاع المستمر منذ 12 عاما في الجمهورية العربية السورية يحرم ملايين السوريين من حقوقهم الإنسانية الأساسية. وقال إن وفد بلده يدعو النظام السوري إلى المشاركة الحقيقية في العملية السياسية، تمشيا مع قرار مجلس الأمن 2254 (2015)، ويدعو المجتمع الدولي إلى عدم غض الطرف عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها المنظمات الإرهابية العاملة في البلد.

101 - **السيدة ليندرتسه** (ألمانيا): قالت إن الحرب والعدوان لا يزالان يهددان حقوق الإنسان الأساسية ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وقالت إن وفد بلدها يدين، بأشد العبارات الممكنة، الهجمات العشوائية التي تشنها حماس في أنحاء إسرائيل ويؤكد من جديد حق إسرائيل في الدفاع عن النفس، تمشيا مع الميثاق. والانفجار الذي أودى بحياة المئات في المستشفى الأهلي العربي في غزة في اليوم السابق مروع. فيجب ألا يهاجم أي شخص المدنيين تحت أي ظرف من الظروف؛ ويجب أن يخضعوا للحماية الكاملة، وأن يُضمَن وصول المساعدات الإنسانية إليهم بأمان ودون عوائق. وأعربت عن إدانة وفد بلدها أيضا الحرب العدوانية المستمرة التي يشنها الاتحاد الروسي ضد أوكرانيا وما يتصل

بها من جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك الجرائم المرتكبة ضد آلاف الأطفال.

102 - وأضافت قائلة إن احترام الحقوق المدنية والسياسية، مثل حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات، أمر حاسم لتهيئة مجتمعات قوية وقادرة على الصمود. ومن الأمور الحيوية حماية المدافعين عن حقوق الإنسان من القمع والأعمال الانتقامية، التي لا يمكن اعتبارها مسائل داخلية تتعلق بالسيادة، لأنها تؤثر على الالتزامات الدولية وآثارها عابرة للحدود. ولا تزال ألمانيا ملتزمة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة لخطة عام 2030، لا سيما فيما يتعلق بالتعاون الإنمائي وحقوق الإنسان في المياه والصرف الصحي. وألمانيا ملتزمة أيضا بالنهوض بالمساواة بين الجنسين على الصعيدين الوطني والعالمي، لضمان تمتع النساء والفتيات، بكل تنوعهن، بكامل حقوق الإنسان الخاصة بهن. وبالنظر إلى تأصُّل الكرامة لجميع الأفراد والمساواة بينهم، فإن العنصرية تمثل تناقضا صارخا مع حقوق الإنسان يقوِّض استقرار المجتمعات. ولذلك يجب القضاء عليها.

103 - وأردفت قائلة إن الاعتراف بالمسؤولية التاريخية والأخلاقية عن مظالم الماضي يشمل إعادة القطع الأثرية الثقافية إلى بلدانها الأصلية باعتبار ذلك جزءا لا يتجزأ من احترام حقوق المجتمعات المتضررة وتطلعاتها. والتعاون الدولي والحوار البناء والممارسات الأخلاقية ضرورية لضمان الإدارة المنصفة والعادلة للتراث الثقافي، من أجل الحفاظ على تنوع التراث الثقافي العالمي وثرائه. وفي الفترة المفضية إلى مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، يجب على الدول الأعضاء أن تكفل مراعاة إعمال حقوق الإنسان للجميع في الوثيقة الختامية النهائية. ويجب على الشباب أيضا أن يضطلعوا بدور واضح وهادف في مؤتمر القمة وما بعده.

104 - **السيد مونتالفو سوسا** (إكوادور): قال إن وفد بلده روّعه ما ورد من تقارير تفيد بتدمير المستشفى العربي في غزة، مما أسفر عن مقتل المئات. فالمستشفيات يجب أن تكون ملاذا للحفاظ على حياة الإنسان؛ واحترام القانون الدولي الإنساني ضرورة حتمية للمجتمع الدولي.

105 - وأضاف قائلا إن إكوادور استحدثت، بعد تقديم تقريرها الرابع في إطار الاستعراض الدوري الشامل في نهاية عام 2022، آلية وطنية لإعداد تقارير المتابعة، وأنشأت وزارة المرأة وحقوق الإنسان، ونشرت الممارسات الجيدة بشأن احترام حقوق الإنسان للأشخاص المتنقلين. وقد زادت فترات عضوية وفد بلده الثلاث في مجلس حقوق الإنسان والزيارة التي قام بها مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في كانون الثاني/يناير 2023 من إبراز التزام بلده بتعزيز تعددية الأطراف وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وتقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية جماعية عن بذل قصارى الجهود لضمان تحقيق خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة المتصلة بها، بسبل منها تنفيذ توصيات هيئات معاهدات حقوق الإنسان والمقررين الخاصين وآليات حقوق الإنسان، لضمان عدم ترك أحد خلف الركب. وتمشيا مع توصيات المفوض السامي، وبالتعاون مع مكتبه، نفذت إكوادور مشاريع محلية لحماية حقوق الإنسان واعتمدت تدابير لتعزيز زيادة مشاركة المجتمع المدني، والتصدي لأوجه عدم المساواة، ومعالجة الأسباب الجذرية للتمييز.

106 - وأردف قائلا إن إكوادور، بوصفها بلد مقصد ومنشأ وعبور وعودة ولجوء يضم أكبر عدد من الأشخاص المعترف بهم رسميا كلاجئين في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تدرك مسؤوليتها عن دعم حقوق ومسؤوليات الأشخاص المتنقلين بينما تحارب الشبكات الضالعة في الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين. ويعامَل المهاجرون في إكوادور معاملة الإكوادوريين، وهذا دليل على أن مبادئ التضامن وحماية حقوق الإنسان يمكن إدماجها بنجاح في السياسة العامة من خلال التعاون والدعم الدولي. ولا تزال إكوادور ملتزمة التزاما لا لبس فيه بالتغلب على التحديات الماثلة أمام احترام حقوق الإنسان للجميع وتعزيزها وحمايتها.

107 - **السيد آرون** (إندونيسيا): قال إن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لا يزال يمثل شهادة على التطلع الجماعي إلى الكرامة والحرية والمساواة في عالم يواجه تحديات متزايدة التعقيد والإلحاح فيما يتعلق بحقوق الإنسان. ولا بد من ترجمة أقوال الإعلان إلى أفعال على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية، من أجل إيجاد عالم لا تحظى فيه حقوق الإنسان بالاحترام فحسب، بل وبالاحتفاء.

108 - وأضاف قائلا إن إندونيسيا متضامنة تضامنا راسخا مع الشعب الفلسطيني في غزة. وقال إن وفد بلده يدين سياسة العقاب الجماعي التي تنتهجها السلطة القائمة بالاحتلال. والهجمات الأخيرة التي استهدفت المنشآت المدنية، بما في ذلك المستشفيات، والتي أسفرت عن مقتل 500 شخص وجرح عدد لا يحصى من الأشخاص الآخرين، مروعة وتتحدى جوهر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وتدعو إندونيسيا إلى وقف عاجل وفوري لإطلاق النار وإلى وصول المعونة الإنسانية إلى المحتاجين. ويجب أن تتوقف معاناة الأطفال والنساء الأبرياء.

109 - وأردف متحدثا عن الصعيد الإقليمي، فقال إن رابطة أمم جنوب شرق آسيا اعتمدت إعلانا بهدف تشجيع الحوار وتعزيز التعاون بشأن قضايا حقوق الإنسان. وعلى الصعيد الوطني، اختتمت إندونيسيا دورتها الرابعة من الاستعراض الدوري الشامل، وصدقت على ثمانية صكوك أساسية لحقوق الإنسان، وهي الآن بصدد التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. وشملت الجهود التي بُذلت في الآونة الأخيرة لمعالجة المظالم التاريخية وتعزيز المصالحة ومنع انتهاكات حقوق الإنسان في المستقبل اعتراف الرئيس بانتهاكات الماضي وإصدار مرسوم رئاسي جديد بإنشاء لجنة للإشراف على التسويات غير القضائية وتحصين العمليات القضائية.

110 - **السيد تامسار** (إستونيا): قال إن تدهور حالة حقوق الإنسان في كثير من أنحاء العالم، بما في ذلك أفغانستان وإيران وسوريا والسودان وميانمار، يشكل مصدرا للقلق البالغ، شأنه في ذلك شأن التطورات المتكشفة في الشرق الأوسط. وتدين إستونيا بشدة الهجمات الوحشية التي تشنها منظمة حماس الإرهابية ضد إسرائيل، والتي أسفرت عن دمار وخسائر في أرواح المدنيين. ويجب إطلاق سراح جميع الرهائن فورا وحل الأزمة بما يتماشى مع القانون الدولي الإنساني، مع ضرورة حماية المدنيين.

111 - وأضاف قائلا إن الأوكرانيين يتعرضون لانتهاكات جسيمة للقانون الدولي وانتهاكات جسيمة لميثاق الأمم المتحدة منذ بدء الحرب العدوانية الشاملة التي يشنها الاتحاد الروسي على أوكرانيا منذ عامين تقريبا. وفي أيلول/سبتمبر 2022، أكدت لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا وجود أدلة على جرائم حرب ارتكبتها القوات المسلحة الروسية تنطوي على الاستخدام المنهجي والواسع النطاق للهجمات ضد المدنيين والتعذيب والعنف الجنسي والجنساني والانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال. وفي آذار/مارس 2023، أصدرت المحكمة الجنائية الدولية مذكرتي توقيف بحق فلاديمير بوتين وماريا لفوفا بيلوفا بتهمة الترحيل غير القانوني لآلاف الأطفال من المناطق المحتلة في أوكرانيا إلى الاتحاد الروسي. وقد أدرج الأمين العام في تقريره عن الأطفال والنزاع المسلح (A/77/895-S/2023/363) الاتحاد الروسي ضمن الأطراف الضالعة في انتهاكات جسيمة بحق الأطفال. فبتدمير المدارس والمستشفيات، حُرم الأطفال الأوكرانيون من التعليم والخدمات الصحية. وفقد العديد منهم والديهم وصاروا يحملون ندوبا نفسية. ويجب تحميل القيادة السياسية والعسكرية الروسية المسؤولية الكاملة عن جريمة العدوان، ويجب على القوات المسلحة الروسية والمرتزقة المنتسبين إليها الانسحاب من أراضي أوكرانيا المعترف بها دوليا والتقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

112 - وأردف قائلا إن حرية التعبير تراجعت كذلك في كثير من البلدان، في حين ظل الإفلات من العقاب منتشرا وازداد تواتر نوبات قطع الاتصال عن الإنترنت. وبالنظر إلى أوجه التقدم في التكنولوجيات الرقمية، يجب الاعتراف بالتهديدات الناشئة لحقوق الإنسان ووضع ضمانات كافية لحماية حقوق الإنسان. ومع تزايد تشابك وسائل الإعلام وحريات الإنترنت، يجب احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان، سواء على الإنترنت أو خارجه. وإستونيا عضو مؤسس في التحالف من أجل حرية الإعلام والتحالف من أجل الحرية على شبكة الإنترنت. وهي عضو مؤسس أيضا في تحالف المساواة في الحقوق، الذي يهدف إلى حماية وتعزيز حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين وأفراد الفئات الجنسانية الأخرى، وقد أضفت الشرعية على زواج مثليي الجنس في حزيران/يونيه 2023. وإستونيا، بوصفها ديمقراطية ليبرالية، تدين التمييز والعنف القائمين على الميل الجنسي والهوية الجنسانية وتهدف إلى حماية حقوق الإنسان لجميع الناس والنهوض بها، لأن ذلك ينشئ مجتمعات أكثر تماسكا وازدهارا.

رُفعت الجلسة الساعة 13:00.